



الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات

الوزير

عدد: ٦ / ٢٥٣

حضره محافظ مدينة بيروت

حضره محافظ جبل لبنان

حضره محافظ لبنان الشمال

حضره محافظ لبنان الجنوبي

حضره محافظ النبطية

حضره محافظ عكار

حضره محافظ البقاع

حضره محافظة بعلبك - الهرمل

الموضوع: إجراءات خاصة لمواجهة وباء الكورونا

عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم (١) تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥ (إعلان التعبئة العامة لمواجهة إنتشار فيروس كورونا) لا سيما:

- البند (٢) الذي ينص على ما يلي: "تعليق العمل في الشركات والمؤسسات الخاصة وال محلات التجارية على اختلافها، ومكاتب أصحاب المهن الحرة مع مراعاة الضرورة القصوى المرتبطة باوضاع العمل بالتنسيق مع نقابات هذه المهن الحرة، على ان يستثنى من ذلك المطاحن والأفران وكل ما يرتبط بتصنيع وتخزين وبيع المواد الغذائية وغيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية والمنتجات الزراعية والمواد الأولية اللازمة لها. كما ويستثنى ايضاً الشركات والمؤسسات العاملة في مجال نقل البضائع جواً وبحراً وبراً".

- البند (٣) وعطفاً على قرارنا رقم ٤٠٣ تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ (المتعلق بتأمين ضرورات العمل في الادارات والمؤسسات العامة التابعة لوزارة الداخلية والبلديات) وإستناداً الى قانون البلديات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٧٧/٦/٣٠ تاريخ ١٩٧٧ وتعديلاته لا سيما المواد (٧٤) و (١٣٢) منه.

- وتقادياً لحصول أي خلل في التنفيذ ولا سيما وضع قيود - عدا شروط الوقاية من فيروس كورونا على المؤسسات المستثناة بموجب قرار مجلس الوزراء الآف الذكر، ولأي توسيع في نطاق التطبيق.

يطلب إليكم كل ضمن نطاقه إبلاغ البلديات وإتحادات البلديات التقيد بما يلي:

## أولاً : دور المحافظين:

- ١- يتولى المحافظون - كل ضمن نطاقه - الإشراف الكامل على تنفيذ القرارات الصادرة عن الوزارة المختصين سنداً لقرار مجلس الوزراء رقم (١) تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥ والمتابعة مع الجهات المكلفة بالتنفيذ.
- ٢- فور إبلاغ المحافظ المختص عن أي مخالفة مرتكبة ، يتخذ الإجراءات التي تتناسب مع حجم المخالفة والتي تصل إلى إيقاف أي مؤسسة مخالفة وختمتها بالشمع الأحمر، ويحيل قراره إلى الجهة الأمنية التي يوكل إليها التنفيذ في إطار عملها كضابطة إدارية.
- ٣- عند حصول أي إشكال أثناء تنفيذ قرار المحافظ، يتم تنظيم محضر وإيداعه المحافظ على الفور للنظر بالإجراءات التكميلية، حيث يحيل المحافظ عند الإقتضاء المخالف أو المخالفين إلى النيابة العامة المختصة

## ثانياً: التعبئة الاجتماعية من خلال :

- ١- تعميم الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الجهات الرسمية (رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الصحة العامة، وزارة الداخلية والبلديات) عبر قنوات التواصل المختلفة المعتمدة من قبل البلديات والمجالس المحلية والمخاتير.
- ٢- تشكيل وحدة عمل مصغرة على مستوى كل بلدية مؤلفة من ممثلي عن المجلس البلدي والمختارين والجمعيات الأهلية والكتشيفية والصحية وغيرها من ممثلي المجتمع الأهلي الناشطة محلياً، مهمتها تقييم الموارد البشرية العاملة أو المتطوعة لديها والموارد الفنية واللوجستية والمادية المتوفرة، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعوية لرفع مستوى جاهزية البلدة وتقليل نسب الاصابات من فيروس كورونا المستجد.
- ٣- التنسيق مع رجال الدين وتطبيق توجيهات المراجع الدينية المتعلقة بالحد من التواجد الجماعي في دور العبادة، والتواصل مع السكان وتوعيتها أهمية الغاء التجمعات وتأجيل المناسبات الاجتماعية والدينية وغيرها حتى إشعار آخر.
- ٤- التواصل مع المؤسسات التجارية الخاصة بمراكيز بيع المواد الغذائية والأفران والصيدليات وغيرها من مزودي الخدمات الأساسية المستثناء من القرار وتوعيتها وتزويدها بالإجراءات الصحية والوقائية الواجب إتباعها للحد من تفشي الفيروس وتذكيرها بالتدابير الواجب اتباعها عند فتح

وإغلاق أبوابها وتحديد اعداد الزائرين المسموح باستقبالهم وتواجدهم في الوقت نفسه وغيرها من  
الإجراءات الوقائية والاحترازية.

٥- تعميم تعليمات التصرف السليم على الوحدات السكنية ورقم الخط الساخن المحلي الذي تخصصه  
البلدية في خدمة المواطنين للابلاغ عن حالة مشتبه بإصابتها بفيروس كورونا المستجد.

٦- تنكير المواطنين بالرقم الساخن للبلدية وبضرورة عدم الخروج من المنازل إلا في حالات الضرورة  
القصوى باستخدام مكبرات الصوت المثبتة على دور العبادة والآليات العائدة للبلدية.

٧- حث المواطنين على ابلاغ البلدية فوراً عن اي حالة قد يشتبه بإصابتها بفيروس الكورونا،  
بالإضافة إلى وجوب إبلاغها عن اي فرد كان على سفر أو قد إنطلق من بلدة الى أخرى، وتنك  
من أجل التأكد من عدم حمله أو نقله لفيروس كورونا المستجد.

٨- تجنيد المتطوعين للمساعدة في أعمال التوعية والمساعدة المجتمعية.

٩- تعزيز روح التعايش الاجتماعي من خلال حث العائلات على تقديم الدعم المادي والعيني  
للعائلات الأكثر فقراً، أو تلك التي سوف تتأثر من إستمرار إغلاق المؤسسات التجارية.

١٠- التنسيق بين البلديات التي تتضمن في الاتحادات وتقدير قدرات الاتحاد مجتمعة والبلديات الأعضاء  
منفردة، ووضع خطة إستجابة وتعبئة مجتمعية، بالإضافة إلى وضع خطة مفصلة من قبل اتحاد  
البلديات لمساعدة البلديات مالياً ولوحستياً وبالموارد البشرية الازمة.

### ثالثاً: إتخاذ التدابير التالية:

١- تشكيل فريق بلدي للتدخل السريع يشكل من أعضاء من المجلس البلدي والشرطة البلدية  
ومتطوعين إختصاصيين من المجتمع المحلي والجمعيات المحلية.

٢- إنشاء غرفة عمليات بلدية للمعايدة على المستوى المحلي في إدارة خطة الاستجابة المتعلقة  
بفيروس كورونا المستجد والتواصل مع غرفة عمليات المحافظة.

٣- تدريب فريق التدخل السريع حول الاجراءات المتبعة من قبل وزارة الصحة حول نقل الحالات  
المصابة الى المستشفيات او مراكز الحجر الصحي.

٤- التنسيق مع الصليب الاحمر اللبناني من أجل نقل الافراد المشتبه بإصابتهم الى المستشفيات المرجعية.

٥- تعقيم المبنى البلدي ودور العبادة والمراكز التي كانت تستخدم سابقاً للمناسبات الاجتماعية دورياً.

٦- تحديد مكان ملائم يمكن استخدامه "للحجر الصحي" لعزل المصابين بالفيروس الذين لا يحتاجون لرعاية طبية، على ان يكون مجهزاً بدورة مياه، ورفع لائحة بحسب الأنماذج أدناه إلى غرفة العمليات المركزية في مجلس الوزراء وغرفة عمليات المحافظة.

المكان	المساحة	عدد الغرف	عدد الحمامات	ملاحظات
مثلاً				
شقة او طابق في مبني بلدي	١٥٠ م	٤	١	- يمكن عزله عن باقي الطوابق - تحتاج إلى أسرة ....

٧- تدريب فريق العمل البلدي ( بما فيه الشرطي البلدي) والمختار والجمعيات الاهلية والكشفية والصحية وغيرها من ممثلي المجتمع الاهلي محلياً على إجراءات التدخل المجتمعي الآيلة الى الحد من إنتشار الفيروس وعلى كيفية الابلاغ عن الحالات المحتملة في حال الاحتكاك المباشر.

٨- تزويد فريق العمل البلدي والمختار والجمعيات الاهلية والكشفية والصحية وغيرها من ممثلي المجتمع الاهلي الناشطة محلياً بلوازم الوقاية الفردية من فيروس كورونا.

٩- الالشرف على توفير الامن الغذائي بالتعاون مع الوزارات المختلفة وتلقي وتوزيع كافة المساعدات العينية وغير العينية من الجهات المعنية، والتأكد من تأمين الحاجات الاساسية للعائلات المتضررة كجزء من خطة الامن الاجتماعي.

١٠- القيام بمسح سريع يشمل العائلات الأكثر فقراً وتلك التي قد تتضرر مادياً من جراء إستمرار إغلاق المؤسسات التجارية لفترة طويلة من الزمن وإبلاغ المحافظ بنتائج المسح.

١١-توزيع المواد الغذائية والصحية وغيرها من اللوازم للعائلات الأكثر فقراً والتي تضررت من جراء فيروس كورونا.

١٢- التنسيق مع مراكز الخدمات الانمائية (وزارة الشؤون الاجتماعية) والجمعيات التي تعنى بتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي من أجل مساعدة عائلات المرضى.

١٣- التشدد بإغفال النوادي الرياضية والمقهى والمؤسسات الترفيهية الأخرى.

٤- التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى العاملة ( وزارة الشؤون الاجتماعية، مراكز الرعاية الصحية الأولية، الخ ....) ضمن إطار البلدة الجغرافي وتوزيع الأدوار والمهام .

٥- التنسيق مع مندوبي منظمات الامم المتحدة UNICEF,UNDP,UNHCR لضمان كافة الاجراءات الوقائية والاحترازية داخل مخيمات النازحين السوريين.

**رابعاً: تفعيل المراقبة الصحية لجهة :**

١- مراقبة المؤسسات التجارية المستثناة من الأغفال (سوبرماركت، أفران، صيدليات ) والتأكد من عدم وجود تجمعات او اكتظاظ قد يعرض بعضهم أو جميعهم لخطر الاصابة بالفيروس.

٢- التأكد يومياً من إغفال المؤسسات / النوادي الترفيهية والرياضية والاجتماعية والمقهى والحانات حتى إشعار آخر.

٣- تسطير محاضر ضبط بالمؤسسات والنادي والمقاهي وغيرها التي لا تلتزم بالاجراءات الوطنية للوقاية من فيروس كورونا .

**خامساً: الاستمرار بتقديم و توفير الخدمات العامة كرفع النفايات الصلبة وصيانة البنى التحتية التي تقوم بها البلدية.**

**سادساً: على البلديات وإتحادات البلديات إبلاغ المحافظين كل ضمن نطاقه عن الاجراءات المتخذة من قبلهم في سبيل تنفيذ ما ورد أعلاه خلال مهلة أسبوع على الأكثر من تاريخه.**

**سابعاً: يطلب الى المحافظين إفاده وزارة الداخلية والبلديات بكافة المعلومات الصادرة عن البلديات وإتحادات البلديات فور تبلغها، على أن تبقى المتابعة في تنفيذ الاجراءات على عائق المحافظين بالتنسيق مع رؤساء البلديات والاتحادات البلدية.**

**ثامناً:** إبلاغ البلديات وإتحادات البلديات الاطلاع على الدليل الارشادي للمؤسسات العامة والخاصة لوضع خطة إستمراية العمل لمنع تفشي فيروس كورونا المعد من قبل وحدة إدارة مخاطر الكوارث لدى رئاسة مجلس الوزراء على الرابط التالي: Drm.Pcm.gov.lb  
المسلم على موقع وزارة الداخلية والبلديات moim.gov.lb

**تاسعاً:** رفع تقرير يومي من قبل غرفة عمليات إدارة الكوارث التابعة لكل محافظة وإرساله إلى غرفة العمليات المركزية في مجلس الوزراء على رقم الفاكس ٠١٩٨٣٤٢٩ يتضمن الإجراءات المتخذة من قبل كل محافظة ضمن نطاقها.

وعليه يطلب التشدد بتنفيذ هذه الإجراءات المذكورة أعلاه من أجل المصلحة العامة.

يعمل بهذا التعميم فور صدوره ويوقف العمل بكافة التعليمات السابقة المتقاضة مع مضمون هذا القرار %.

بيروت في: ٢٠٢٠ / ٣ / ١٩

وزير الداخلية والبلديات

العميد محمد فهمي



**تبليغ لجان:**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الصحة العامة
- المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية
- المحفوظات %